● أخبار قصيرة

«الناتو» يخصص ٢٪ من ناتجه الإجمالي على الدفاع

أكـدت دول حلـف شـمال الأطلـسي (الناتو) تخصيص ٢ في المئة على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي للانفاق في المجال الدفاعي هذه السنة، بينما تستعد لزيادات إضافية كبيرة في العقد المقبل.
ووفـق أحـدث البـيانـات الـتي نـشرها «الناتو»، ستبلغ الدول الأعضاء البالغ عددها ٣٢، بمن فيهم بلجيكا وكندا وإسبانيا وإيطاليا، هذا الهدف بحلول نهـاية ٢٠٢٥، مرجّـحـةً أن يتجاوز إنفاق الدول الأعضاء في السنة الحالية ١٥٠٠ مليار دولار (١٢٩٠ مليار يورو).
واحتاجت هذه الدول الى زهاء عشرة أعوام لتحقيق ما وضعه الحلف هدفاً له في العام ٢٠١٤ عقب إعلان روسيا ضمّ شبه جزيرة القرم، لمواجهة التهديدات الروسية، فيما سبق لمسؤولين عسكريين وأمنيين غربيين أن حذّروا من أن موسكو ستكون قـادرة عـلى مهـاجمـة دولـة عضو في «الناتو» في غضون ثلاثة إلى خمسة أعـوام في حال توقفت الحرب الـتي تخوضها في أوكرانيا. إضافةً إلى ما تعتبره تهديدات روسيّة، تعهدت دول «الـناتو» زيـادة الإنـفـاق بشكل إضـافي بعد ضغوط من ترامب عقب عودته الى البيت الأبيض في كانون الثاني، حيث تعـهـد الأعـضـاء في حـزيـران بـأن يصل إنفاقهم الى ٥ في المئة من الناتج المحلي بحلول سنة ٢٠٣٥. وتوزع هذه النسبة بين ٣,٥٪ للانفاق العسكري، و١,٥٪ للانفاق المرتبط بالأمن. واعتمدت دول الحلف المجاورة لروسيا مثل بولندا ودول البلطيق، وتيرة أسرع من غيرها في زيـادة إنفاقها الـدفـاعي، ويتوقع أن تبلغ هدف الخمسة في المئة في غضون أعوام قليلة. وتحتل وارسو الصدارة على صعيد الانـفـاق العسكري النسبي في الحلف خـلال ٢٠٢٥، مـع ٤,٤٨ في المئة من الناتج الإجمالي. وفي حين تنفق الولايات المتحدة ٣,٢٢٪ من ناتجها، لكن تحتل الـصـدارة على صعيد الانـفـاق الفـعلي، وبفارق كبير عن باقي الدول الأعضاء في الحلف. وكان الأمين العام لـ«الناتو» مارك روته دعا، الجمعة، خلال زيارة لكييف إلى تقديم «ضمانات أمنية قوية» لأوكرانيا للتثبت من التزام روسيا بأي اتفاق سلام قد يتم التوصل إليه. وقال إنه «ستكون ضمانات أمنية قوية أساسية وهـذا ما نسعى حالياً لتحديده» للتحقق من أن روسيا «لن تحاول بعد الآن الاستيلاء على كيلومتر مربع واحد من أراضي أوكرانيا».
وأوضـح روتـه أن هـذه الضـمانات من نـوعـين، الأول يـقـضي بتعزيز الجيش الأوكـراني لـردع روسـيا عـن شـن هجوم جديد في المستقبل، والثاني يقضي بتوفير ضمانات أمنية أوروبية وأميركية.

ترامب يقيّد تأشيرات الطلاب والصحافيين

أطلقت إدارة دونـالـد تـرامـب، إجـراءً لتقليص مدّة إقامة الطلاب والصحافيين في الولايات المتحدة، في خطوة إضافية على صعيد تشديد الهجرة النظامية.
وبموجب التـعـديلات المـقـتـرحـة، لن يُـسمح للأجـانـب الحـاملين تـأشـيرات تعليمية بالبقاء لأكثر من أربعة أعوام.
وسـتـحـدد مـدّة إقـامـة الـصـحـافـيين الأجانب بـ٢٤٠ يوماً، مع إمكانية التقدم بطلبات لتجديدها مدّة مماثلة، باستثناء الصحافيين الصينيين الذين حددت مدّة إقامتهم بتسعين يوماً.
ونـشرت الـتـعـديلات المـقـتـرحـة، في السجل الاتحادي الأميركي، وهو الجريدة الرسمية في الولايات المتحدة. ويعطي ذلك مهلة وجيزة للتعليق العام عليها، قبل دخولها حيز التنفيذ.

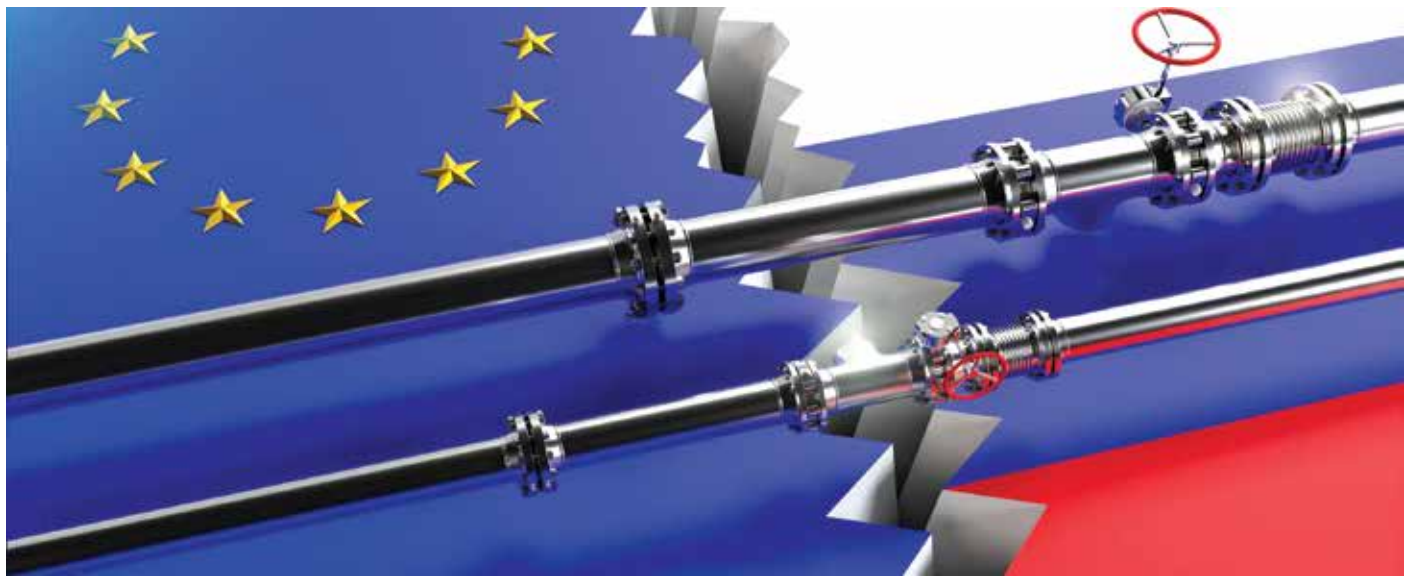

أوروبا في مواجهة العتمة

أزمة أمن الطاقة.. بين نيران الحرب ومصالح الحلفاء

الوفاق/ في قلب القارة الأوروبية، حيث تتشابك المصالح وتتصادم السياسات، لم تعد الطاقة مجرد سلعة تُباع وتُشترى، بل تحوّلت إلى سلاح استراتيجي يُستخدم في معارك النفوذ والهيمنة. منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وجدت أوروبا نفسها في مواجهة أزمة غير مسبوقة، ليس فقط على مستوى الإمدادات، بل على مستوى المفهوم ذاته لأمن الطاقة.
الهجمات الأخيرة التي شنّتها القوات الأوكرانية على خط أنابيب «دروجبا» النفطي، الذي يُعدّ شرياناً حيوياً يربط روسيا بدول أوروبا الوسطى، فتحت الباب أمام تساؤلات عميقة حول قدرة الاتحاد الأوروبي على حماية بنيته التحتية الحيوية، والحفاظ على استقرار أسواقه الطاقوية في ظل تصاعد التوترات العسكرية والدبلوماسية.

خط أنابيب «دروجبا»؛ هدف للهجمات

منذ تأسيسه في ستينيات القرن الماضي، شكّل خط أنابيب «دروجبا» أحد أعمدة أمن الطاقة الأوروبي. يمتد هذا الخط من روسيا إلى أوروبا الوسطى، مروراً ببيلاروسيا وأوكرانيا، ويتفرّع إلى مسارين: شمالي نحو بولندا وألمانيا، وجنوبي نحو المجر وسلوفاكيا وجمهورية التشيك.
لكن في أغسطس/ آب ٢٠٢٥، تغيّر كل شيء. ثلاث هجمات متتالية بطائرات مسيّرة استهدفت البنية التحتية للخط داخل الأراضي الأوكرانية، ما أدى إلى توقف ضخ النفط نحو المجر وسلوفاكيا لعدة أيام. هذه الهجمات لم تكن مجرد عمليات عسكرية، بل رسائل سياسية مشفّرة، تحمل في طياتها تهديداً مباشراً لأمن الطاقة الأوروبي، وتضع كييف في مواجهة غير مباشرة مع حلفائها.

المفوضية الأوروبية.. تحذير بلا تصعيد

في مؤتمر صحافي، خرجت ممثلة المفوضية الأوروبية، إيفا غرينشيروفا، لتحذّر كييف من مهاجمة «دروجبا»، مؤكدة أنه «جزء من أمن الطاقة الأوروبي». ورغم أن المفوضية شدّدت على أن الضربات لم تؤثر حتى الآن على الإمدادات، إلا أن نبرة التحذير كانت واضحة، تعكس قلقاً متزايداً من تصعيد محتمل. أريانا بوديستا، مسؤولة أخرى في المفوضية، أضافت أن الاتحاد الأوروبي كرّر لأوكرانيا أهمية الحفاظ على إمدادات الطاقة، ودعا جميع الأطراف إلى تجنّب استهداف البنية التحتية الحيوية. هذا الموقف، وإن بدا دبلوماسياً، إلا أنه يكشف عن انقسام داخلي في الموقف الأوروبي تجاه كييف، بين دعم سياسي وعسكري من جهة، والحفاظ على المصالح الاقتصادية من جهة أخرى.

بودابست وكييف.. صدام المصالح

المجر، التي تعتمد بشكل كبير على النفط الروسي المتدفق عبر «دروجبا»، لم تتردّد في التعبير عن غضبها. وزير الخارجية المجري، بيتر سيارتو، وصف الهجمات بأنها «اعتداء على سيادة بلاده»، ودعا كييف إلى وقف التهديدات والهجمات على البنية التحتية الحيوية.

مناورات دبلوماسية تكشف عن شروخ في جبهة الدعم

وزير الخارجية الأوكراني الذي نصح نظيره المجري بـ«عدم إخبار زيلينسكي بما يجب فعله»، في إشارة إلى استقلال القرار الأوكراني. هذه المناورة الدبلوماسية كشفت عن شروخ في جبهة الدعم الغربية لأوكرانيا، حيث تتعارض أولويات بعض دول أوروبا الوسطى مع الاستراتيجية العسكرية لكييف.

خسائر أوروبا الطاقوية.. ما وراء الأرقام

رغم أن المفوضية الأوروبية حاولت التخفيف من وطأة الأزمة، إلا أن الواقع يقول شيئاً آخر. توقف إمدادات النفط نحو المجر وسلوفاكيا تسبّب في ارتفاع أسعار الوقود، وتعطيل بعض المصانع، وزيادة الضغط على الاحتياطات الاستراتيجية. في سلوفاكيا، أُجبرت شركات صناعية على تقليص الإنتاج، فيما شهدت المجر احتجاجات شعبية على خلفية ارتفاع الأسعار.
لكن الخسائر لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل تمتد إلى الجانب السياسي. فاستهداف «دروجبا» يضع الاتحاد الأوروبي أمام معضلة: هل يستمر في دعم أوكرانيا دون شروط، أم يفرض عليها قيوداً لحماية مصالحه الحيوية؟ هذا السؤال بات يؤرق صانعي القرار في بروكسل، ويهدد وحدة الموقف الأوروبي تجاه الحرب.

البنية التحتية الأوروبية.. هشاشة في زمن الحرب

لطالما اعتُبرت البنية التحتية الطاقوية في أوروبا من أكثر الشبكات تطوراً في العالم، لكن الحرب كشفت هشاشتها. خطوط الأنابيب، محطات التخزين، شبكات التوزيع، كلها أصبحت أهدافاً محتملة في صراع لا يعترف بالحدود. الهجمات على «دروجبا» ليست سوى مثال صارخ على ذلك.
في ظل غياب مظلة أمنية موحّدة لحماية هذه المنشآت، باتت الدول الأوروبية تعتمد على التنسيق الثنائي أو الثلاثي، وهو ما أثبت محدوديته. فكل دولة تتعامل مع الأزمة من زاويتها الخاصة، ما يخلق فجوات في الاستجابة ويضعف قدرة الاتحاد الأوروبي على التحرك ككتلة واحدة.

الهجمات لم تكن مجرد عمليات عسكرية، بل رسائل سياسية مشفّرة، تحمل في طياتها تهديداً مباشراً لأمن الطاقة الأوروبي، وتضع كييف في مواجهة غير مباشرة مع حلفائها

هل يمكن فصل الطاقة عن السياسة؟

في عالم مثالي، قد تكون الطاقة ملفاً تقنياً يُدار بعيداً عن التجاذبات السياسية. لكن الواقع مختلف تماماً. الطاقة اليوم هي قلب السياسة، وورقة ضغط تُستخدم في المفاوضات، وفي الحروب، وفي رسم التحالفات.
أوكرانيا، ترى في استهداف البنية التحتية الروسية وسيلة لإضعاف العدو. لكن حين تكون هذه البنية جزءاً من شبكة أوروبية، يصبح الأمر أكثر تعقيداً. هل يحق لكييف مهاجمة «دروجبا» إذا كان ذلك يضر بحلفائها؟ وهل يحق لأوروبا أن تطلب من أوكرانيا ضبط سلوكها العسكري مقابل استمرار الدعم؟
هذه الأسئلة لا تملك إجابات سهلة، لكنها تكشف عن عمق الأزمة التي تواجهها أوروبا اليوم.

مستقبل أمن الطاقة الأوروبي.. سيناريوهات محتملة

في ظل هـذا الـواقـع المـتـشـابـك، تـبـرز ثلاثة سيناريوهات محتملة:

١- تعزيز الحماية الأمنية للبنية التحتية

قد تلجأ أوروبا إلى إنشاء قوة مشتركة لحماية المنشآت الحيوية، تشمل فرقاً متخصصة في الأمن السيبراني، والمراقبة الجوية، والاستجابة السريعة. هذا السيناريو يتطلب تنسيقاً غير مسبوق بين الدول، وتمويلاً ضخماً، لكنه قد يكون السبيل الوحيد لضمان الاستقرار.

٢- تنويع مصادر الطاقة

أوروبا بدأت بالفعل في تقليل اعتمادها على روسيا، عبر استيراد الغاز المسال من الولايات المتحدة وقطر، وزيادة الاستثمار في الطاقة المتجددة. لكن هذه البدائل تحتاج وقتاً لتصبح فعّالة، ولا يمكنها تعويض الخسائر الفورية الناتجة عن توقف خطوط الأنابيب.

٣- إعادة تعريف العلاقة مع أوكرانيا

قد تضطر أوروبا إلى فرض شروط جديدة على الدعم العسكري والمالي لكييف، تتضمن احترام البنية التحتية الحيوية وعدم استخدامها كورقة ضغط. هذا السيناريو يحمل مخاطر سياسية، لكنه قد يكون ضرورياً لحماية المصالح الأوروبية.

أوروبا بين نارين.. هل من مخرج؟

في خضمّ هذه العاصفة، تقف أوروبا على مفترق طرق. من جهة، هناك الـتزام بدعم أوكرانيا في الحرب مع روسيا، ومن جهة أخرى، هناك مصالح حيوية لا يمكن التفريط بها. الهجمات على «دروجبا» ليست مجرد أحداث عابرة، بل مؤشرات على تحوّل الطاقة إلى ساحة معركة جديدة، حيث تتقاطع الأنابيب مع السياسات، وتتداخل المصالح مع المبادئ.
الخسائر التي تكبّدتها أوروبا، سواء على مستوى الإمدادات أو الثقة، تفرض عليها إعادة التفكير في استراتيجيتها الطاقوية، ليس فقط في سياق الحرب، بل في سياق عالم يتغيّر بسرعة. فهل تنجح القارة العجوز في بناء منظومة قادرة على الصمود؟ أم أن شبح الهشاشة سيظل يطاردها في كل منعطف؟
الجواب لا يكمن في البيانات فقط، بل في الإرادة السياسية، والقدرة على التعلّم من الأزمات، وتحويلها إلى فرص. أوروبا اليوم أمام اختبار حقيقي، فإما أن تخرج منه أقوى، أو أن تدفع ثمن التردد والانقسام.

كوبا تدين الذرائع الأميركية بحق فنزويلا وتحويل الكاريبي إلى منطقة حرب

أبدت كوبا، رفضها للانتشار العسكري الأميركي في البحر الكاريبي، مؤكدةً أنّه «يهدّد المنطقة، ويتم بذرائع واهية».
وفي بيان أصدرته وزارة الخارجية الكوبية، أكدت أنّ هذا الانتشار «يمثّل تهديداً واستعراضاً عدوانياً ضد سيادة شعوب أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحقها في تقرير مصيرها».
وأضافت أنّ هذا الإجراء الأميركي «يتجاهل التزام الدول الأعضاء الـ٣٣ في مجموعة دول أميركا اللاتينية والكاريبي، عند إعلانها المنطقة منطقة سلام».
وأكدت الوزارة أنّ واشنطن «لا تسعى حقاً إلى تحقيق أهدافها المعلنة»، المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات و تدفقات الهجرة غير النظامية، من خلال انتشارها العسكري في «هذه المنطقة الهادئة من العالم».
كما شددت على أنّ حجم القوات والمعدات القتالية والقوات البحرية، بما في ذلك الغواصات النووية، والقوة النارية التي سعت الولايات المتحدة إلى نشرها، «لا يمكن أن يندرجا ضمن الأسلوب الأمثل» لتحقيق هذه الأهداف.
وأكدت هافانا أيضاً «موقفها الراسخ بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بصدق وفعالية، والدفاع عن السيادة الوطنية، وتعزيز السلام والاستقرار في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي».
ودانت استخدام تدفقات الهجرة غير النظامية كـ«ذريعة لتحويل مياه البحر الكاريبي إلى منطقة حرب».

«ادعاءات واشنطن ضد مادورو لا أساس لها من الصحة»

في هذا السياق، استنكرت الخارجية الكوبية ادعاءات الولايات المتحدة، التي تربط الحكومة الشرعية في فنزويلا ورئيسها، نيكولاس مادورو، بمنظمات إجرامية متورطة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، مؤكدةً أنّها «ذريعة واهية لا أساس لها من الصحة».
وأوضحت أنّ واشنطن «تلجأ إلى الأكاذيب مجدداً لتبرير العنف والنهب، وتستخدمها في إعادة تطبيق مخطط الهيمنة القائم على عقيدة مونرو (الذي يعدّ أميركا اللاتينية منطقة تأثير أميركية، ويمنع التدخل الأوروبي فيها)، وهو أساس تدخلها في المنطقة».
وتابعت بأنّ القادة الأميركيين «يتجاهلون بصورة غير مسؤولة تقييم وكالة مكافحة المخدرات التابعة لهم»، التي لم تُشر في تقريرها هذا العام إلى الحكومة الفنزويلية ضمن الجهات المسؤولة أو المسهّلة لعمليات الاتجار بالمخدرات التي تُهدد أراضي الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة تشجع على ظهور شبكات التهريب في أميركا اللاتينية والكاريبي

كذلك، أشارت الخارجية الكوبية إلى أنّ الولايات المتحدة تعَدُّ «السوق الأكبر للمخدرات في المنطقة، وربما في العالم، وفقًا لتقرير المخدرات العالمي ٢٠٢٥، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة».
وأوضحت أنّ العائدات الهائلة من السوق الأميركية غير القانونية «تشجّع على ظهور شبكات تهريب المخدرات وعملها في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي».
و«تغذي صناعة الأسلحة القوية في الولايات المتحدة، وامتيازاتها التجارية غير المنضبطة، القوة المميتة للمنظمات الإجرامية في المنطقة»، وفق ما تابعت.
وحذّرت من أنّ «الإهمال وعدم اتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة داخل الولايات المتحدة لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأثر الإقليمي لهذه الآفة».